

إدارة التعددية الإثنية والطائفية تأثير الأقليات في النظام السياسي اللبناني والبلجيكي

إعداد: الباحث / علي محمد علي شمس الدين | الجمهورية اللبنانية
طالب دكتوراه علاقات دولية ودبلوماسية | الجامعة الإسلامية في لبنان

E-mail: ali.chamsedine800@gmail.com | <https://orcid.org/0009-0004-7025-1144>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/7.21.29>

إشراف: أ. د. / عادل خليفة | الجامعة اللبنانية

تاريخ النشر: 2025/9/15	تاريخ القبول: 2025/8/26	تاريخ الاستلام: 2025/8/21
------------------------	-------------------------	---------------------------

للاقتباس: شمس الدين، علي محمد، إدارة التعددية الإثنية والطائفية، تأثير الأقليات في النظام السياسي اللبناني والبلجيكي، إشراف أ.د. عادل خليفة، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، المجلد السابع، العدد 21، السنة الثانية، 2025، ص-ص 656-684. <https://doi.org/10.70758/elqarar/7.21.29>

المُلخَص

يتناول هذا البحث مسألة المجتمعات التعددية، مع التركيز على لبنان وبلجيكا، خاصة وأن بلجيكا تُعدّ نموذجاً لهذه المجتمعات، حيث تتعدّد فيها الأقليات اللغوية، بما فيها «الفلاندرية»، و«الوالونية»، و«الألمانية». اعتمدت بلجيكا نظام اللامركزية السياسية منذ الإصلاح الدستوري الرابع عام 1993، حيث قُسمت إلى أربعة أقاليم يتمتع كل منها بصلاحيات خاصة لإدارة شؤونه بالتعاون مع الحكومة الفدرالية والمجتمعات اللغوية. أما لبنان، فبموجب القرار 60/ل.ر لعام 1936م، نظام الطوائف الدينية، المعدّل بموجب القرارين 146 تاريخ 18/11/1938، والقرار 50 تاريخ 30/3/1939، اعترف بالطوائف المسيحية والإسلامية، أي حوالي 18 طائفة في لبنان. إنّ لكل طائفة قوانينها ومحاكمها الخاصة، وتندمج هذه الطوائف في النظام السياسي عبر آليات دستورية وسياسية محدّدة. وعليه، سيتناول البحث دراسة النظامين السياسيين اللبناني والبلجيكي، مع التركيز على آليات دمج الأقليات والطوائف الإثنية والدينية في كلا البلدين.

الكلمات المفتاحية: الأقليات، النظام السياسي، الديمقراطية التوافقية، الواقع السياسي، الحوار الشامل.

Managing Plural Ethnicity and Sectarianism: Impact of Minorities on Political Regimes In Lebanon and Belgium

Author: Researcher / Ali Mohamad Ali Chamsedine | Lebanese Republic
PhD in international relations and diplomacy | Islamic University of Lebanon

E-mail: ali.chamsedine800@gmail.com | <https://orcid.org/0009-0004-7025-1144>
<https://doi.org/10.70758/elqarar/7.21.29>

Supervised: Prof. Dr / Adel Khalifeh | Lebanese University

Received : 21/8/2025

Accepted : 26/8/2025

Published : 15/9/2025

Cite this article as: Chamsedine, Ali Mohamad Ali, Managing plural ethnicity and sectarianism, Impact of minorities on political regimes, in Lebanon and Belgium, supervised under Prof. Dr. Adel Khalifeh, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 7, issue 21, Second year, 2025, pp. 656-684. <https://doi.org/10.70758/elqarar/7.21.29>

Abstract

In a comprehensive framework, this research leads to understanding the mechanisms of coexistence in plural societies, with Lebanon and Belgium as case studies. However, Lebanon is considered home for 18 sectarian groups, while Belgium is home to four linguistic communities living together within a very structured federal system. This study aims to examine the regimes' structure of both states and analyze the techniques used by each regime to manage ethnic and sectarian plurality within. This study also traces the political transformations in both systems and concludes by identifying research findings in a cohesive meaning.

Keywords: minorities, political system, consensual democracy, political reality, comprehensive dialogue.

مقدمة

تعتبر الأقليات في لبنان وبلجيكا من مكونات كلٍّ من المجتمعين اللبناني والبلجيكي، ومن أساسيات النسيج الاجتماعي - السياسي في كلٍّ منهما، إذ تختلف تجارب هذه الأقليات على مختلف تنوعاتها بين كلٍّ من البلدين.

يتميز لبنان بتنوعه الديني والطائفي، تتعايش فيه العديد من الطوائف والأقليات، فمرت كلٌّ من هذه الجماعات بالعديد من التجارب التاريخية، والتشريعية، والقانونية، على مختلف الصعد.

تأثرت هذه الطوائف بالتجارب التشريعية والقانونية، والسياسية، التي مرت على لبنان، كما كانت لها تأثيراتها على النظام السياسي اللبناني الذي تفاعلت معه على مرّ الحقب السياسية المختلفة، منذ مختلف مراحل تأسيس الجمهورية اللبنانية، كذلك تأثرت الأقليات اللغوية في بلجيكا على مدى التاريخ السياسي البلجيكي وتحول بلجيكا إلى الفدرالية في العام 1993م.

يقوم النظام السياسي اللبناني على مبدأ التوازنات - الطائفية، وعلى "حيثيات" العيش المشترك بين جميع الطوائف في لبنان.

إلا أنه على الرغم من الاستقرار النسبي الذي استطاع النظام السياسي اللبناني إلى حدٍّ ما - في مختلف المراحل التاريخية - أن يرسيه في المجتمع اللبناني، لكنه لم يستطع منع الانقسامات والتشرذمات السياسية، خاصة في ظلّ الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت أكثر من خمسة عشر عاماً في لبنان، وما زالت تداعياتها حاصلة حتى يومنا هذا، ولم تستطع بلجيكا على الرغم من الاستقرار السياسي، أن تحول دون المطالبات بالانفصال والتقسيم.

إشكالية البحث:

تثير المجتمعات المتعددة مسائل إشكالية في ما يتعلق بطرق إدارة الأنظمة السياسية للأقليات فيها، بما أن "لبنان" تتعدد فيه الطوائف، وأن "بلجيكا" تنقسم بالتعددية اللغوية، تثار في هذا الصدد مسألة كيفية إدارة كل من لبنان وبلجيكا لهذه الأقليات المتنوعة،

بناءً على ذلك نطرح الإشكالية التالية :

"ما هي آليات إدارة التوافق في كل من النظام السياسي اللبناني والبلجيكي؟"

تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

- ما هو النظام السياسي اللبناني والنظام السياسي البلجيكي؟
- كيف يدار التوازن بين الأقليات من خلال الآليات الدستورية والديمقراطية التوافقية؟
- ما هي أهم التحولات السياسية في لبنان وبلجيكا على صعيد الإصلاحات والتقسيم؟

- ما هي أهم الاستنتاجات، والتوصيات المقترحة؟

أهمية البحث:

تُطرح أهمية هذا البحث في ظل مستقبل دولتين تتعدد فيهما الأقليات، بما في ذلك من تأثير لهذه الأقليات على الاستقرار السياسي في كل من الدولتين بلجيكا ولبنان، ومدى تناسب الآليات في كل من الدولتين مع إدارة التنوع، ومدى تماسك هذه الآليات في ظل الاستقرار السياسي من جهة الانقسامات، والوحدة في بلجيكا، والتشريعات والإصلاحات الجوهرية والتحولت في لبنان.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التفصيل في آليات إدارة التنوع في كل من بلجيكا ولبنان، مع عرض لهذه الآليات في "الواقع السياسي" اللبناني والبلجيكي، وتبيان ماهية الأنظمة السياسية في لبنان وبلجيكا مع توضيح لأثر هذه الأنظمة وتأثيرها على الأقليات في كل من لبنان وبلجيكا، وعرض للتحولات في كل من النظامين اللبناني والبلجيكي على الصعيد السياسي، في إطار التقسيم في بلجيكا، والتحول السياسي في لبنان.

منهجيات البحث:

نظراً لطبيعة بحثنا في المقارنة، اتبعنا مناهج متعددة، في سبيل التوصل إلى الاستنتاجات، والتحليل، منها :

أولاً: المنهج التاريخي من خلال استبيان لأهم محطات التاريخ السياسي في كل من لبنان وبلجيكا، ربطاً بالأقليات في كل من هذين البلدين، وتأثيراً على النظام السياسي اللبناني والبلجيكي، وربطاً بالآليات التوافق في كل من الدولتين.

ثانياً: المنهج التحليلي: اتبعنا في هذا البحث المنهج التحليلي، من خلال عرض الظواهر القانونية ربطاً بها بأساسيات بحثنا، ثم تحليلها في ظل مقارنتها بين الدولتين وصولاً إلى النتائج المستقاة.

خطة البحث:

المبحث الأول : النظام السياسي اللبناني والنظام السياسي البلجيكي.

المبحث الثاني : آليات إدارة التوافق في كل من لبنان وبلجيكا.

المبحث الأول: النظام السياسي اللبناني والبلجيكي والتحول

المطلب الأول : النظام السياسي في لبنان والنظام السياسي البلجيكي

يتسم كل من النظامين اللبناني والبلجيكي بأنهما مختلفان من حيث طبيعة الأنظمة فالنظام السياسي البلجيكي نظام فدرالي، أما النظام السياسي اللبناني فهو نظام ليبرالي، بولييارشي، وهو يعتمد على المركزية السياسية، أما يتشابهان في الديمقراطية التوافقية في إدارة المجتمعات المتعددة في كل من الدولتين. لذلك سنفصل في الفرعين التاليين ما يلي:

فرع أول : النظام السياسي في لبنان

يرى الدكتور "أحمد سرحال" في كتابه النظام السياسي في لبنان، أن نظام الحكم في هذا البلد، إنما هو نظام ينضوي تحت تصنيف الديمقراطية الليبرالية، فهو ليبرالي كونه يتخذ باحترام الحريات العامة والحقوق الفردية التقليدية، ويدعو لعدم التدخل بها، وهو ديمقراطي تمثيلي بمعنى أن الهيئات السياسية فيه تتولى سلطاتها على اختلاف درجاتها عن طريق الانتخاب.

بينما يذهب الدكتور "محمد المجذوب" في كتابه النظام السياسي في لبنان، إلى أن لبنان نظامه "بولييارشي"، وكلمة "بولييارشي" بمعنى أن السلطة موزعة بين مؤسسات متعددة، مع وجود تعددية حزبية، وما يهمن في هذا الصدد هو التداخل بين شكل النظام السياسي، وحماية الأقليات في لبنان ابتداءً من :

أ- الحريات العامة والحقوق الفردية : وقع لبنان على العديد من الاتفاقات الدولية التي تضمنت حماية لحقوق الأقليات، واندماجها في المجتمع والنظام السياسي، إلا أنه اتبع "التحفظ" في العديد منها، والتحفظ هو وسيلة متاحة لكل دولة طرف في معاهدة يمكن معها استثناء بند أو أكثر من المعاهدة من التزامها به، أو تأويله وتفسيره حسب ما يخدم مصالحها.

نصت اتفاقية "فيينا" لقانون المعاهدات⁽¹⁾ المادة الثانية البند "د"، (يقصد بالتحفظ، إعلان من جانب واحد أياً كانت صيغته أو تسميته، تصدره دولة ما عند توقيعها أو تصديقها أو قبولها أو إقرارها أو انضمامها إلى معاهدة مستهدفة به استبعاد أو تغيير الأثر القانوني لبعض أحكام المعاهدة من حيث سريانها على تلك الدولة).

لم يسجل لبنان تحفظات على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،⁽²⁾ ICCPR، أو على المواد التي تتعلق بالأقليات الدينية، إلا أنه رغم عدم التحفظ رسمياً، إلا أن الدولة لم تطبق المادة 27 المتعلقة بـ "الأقليات اللغوية والدينية والثقافية"، بشكل فعال خاصة فيما يتعلق، بعدم الاعتراف

(1) www.lawsociety.ly اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الباب الأول المادة الثانية فقرة د.

(2) www.ohchr.org العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المادة

الرسمي بعدد من الأقليات الدينية والإثنية مثل البهائيين والأكراد، واحتكار الطوائف المعترف بها للأحوال الشخصية، ما يقيد حرية الأقليات الخارجة عن المفهوم الديني للأقلية في لبنان⁽¹⁾.

إن الدستور اللبناني يعترف بالأقليات "بشكل ديني فقط" وليس بالإثنيات واللغوية، والنظام اللبناني يحمي هذه الطوائف من خلال أساسيات للعيش المشترك والديمقراطية التوافقية من المناصفة إلى المحاصصة إلى قوانين الأحوال الشخصية، ولا يوجد اعتراف أو حماية للأقليات غير الدينية، للجماعات غير الطائفية، وللهويات الإثنية. فالمادة السابعة من الدستور اللبناني⁽²⁾:

تنص: "كل اللبنانيين سواء لدى القانون، يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويقيمون الفرائض والواجبات دونما فرق بينهم"، والمادة 9 تنص: "حرية الاعتقاد مطلقة وتحترم الدولة جميع الأديان"، فالدستور اللبناني لم يذكر بوضوح "العرق أو الإثنية" كأساس لحظر التمييز العنصري، أما قانون العقوبات اللبناني في المادة 317 منه: "كل عمل يثير النزاعات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف يعاقب عليه"، ولقد انضم لبنان إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، في 12 تشرين الأول 1971، ولم يبد أي تحفظات رسمية.

ب- مبدأ المساواة :

كفل الدستور اللبناني مبدأ المساواة القانونية بين الأفراد على صعيد التمتع بالحقوق والواجبات. تنص المادة السابعة من الدستور اللبناني، على أن "كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات دونما فرق بينهم".

وتنص المادة الثانية عشر من الدستور اللبناني: "التماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة، وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بالمصلحة العامة". ويرى الدكتور "أحمد سرحال" في هذا الصدد: أن العدالة لا تعني المساواة بل مجرد مراعاة تمثيل الطوائف بقدر معين من المناصب يتناسب مع حجمها وأهميتها، كذلك فإن مبدأ المساواة المطلقة ينكسر في إطار الأحوال الشخصية، حيث لا زالت هذه الأخيرة تخضع إلى التشريعات الخاصة بالطوائف، فيما يتعلق بمسائلها.

فرع ثانٍ: النظام السياسي في بلجيكا

بداية مع الثورة البلجيكية عام 1830م، التي تعتبر المرحلة التأسيسية للمملكة البلجيكية، هي التي طبعت صورة استقلال بلجيكا في القرن التاسع عشر، وتحولها إلى المملكة البلجيكية المتحدة، مروراً بأهم التغيرات التي طرأت على النظام السياسي البلجيكي من المراحل التشريعية المتلاحقة في بداية الثمانينات، والتشريعات اللغوية، ومنح الاستقلال الذاتي التدريجي للأقليات اللغوية.

منذ الثمانينات وصولاً للتسعينات انتقلت بلجيكا إلى الفدرالية، نالت الأقليات اللغوية مع التعديلات

(1) REDESM, REPORT THE RIGHTS OF RELIGIOUS MINORITIES IN LEBANON, JAN 29 2024, look www.redesm.org

(2) الدستور اللبناني المادة التاسعة، الباب الأول أحكام أساسية. www.legiliban.ul.edu.lb

الدستورية استقلالها الذاتي في كل من الإقليمين "الوالوني والفلاندي"، مع المحافظة على قدر كبير من التعاون في جميع المجالات بين الإقليمين.

استطاعت بلجيكا على مدى عشرين عاماً أن تحقق التوازن السياسي بين هذه الأقليات، كذلك مع باقي الأقليات المتعددة إثنياً ودينياً التي تتعايش مع الأقليات الكبيرة الهولندية والفلاندرية في ظل نظام فدرالي - لامركزي استقرت دعائمه منذ أكثر من عشرين عام.

نشأ النظام الفدرالي البلجيكي على مراحل ولم يأت نتيجة ثورات أو تقلبات، أو تغييرات جذرية، إنما كان نتيجة مطالبات استمرت لأكثر من مائة عام، من التغييرات، والتحويلات السياسية في بلجيكا، التي بدورها انتقلت من الملكية الدستورية، إلى الفدرالية، وكان الانتقال إلى الفدرالية خلاصة هذه التجربة السياسية البلجيكية الطويلة، التي اتسمت بالتحويلات -الهائلة دون العنفية على الرغم من التشرذمات الكبيرة في المجتمع البلجيكي، واختلاف المشاريع السياسية الكبيرة بين كل من الأقليتين الكبيرتين الفلاندرية الهولندية، والوالونية الفرنسية.⁽¹⁾

في بداية القرن التاسع عشر كانت بلجيكا تعتبر جزءاً من "المملكة المتحدة لهولندا"⁽²⁾، هي مملكة أنشئت من قبل القوى العظمى بعد مؤتمر فيينا سنة 1815م، لتحقيق التوازن في أوروبا بعد هزيمة "نابليون"، إلا أن اختلافات جمّة كانت في تلك المرحلة بين الصفات الهولندية والصفات البلجيكية، ومع اختلاف اللغات في كلٍ من الجهتين الهولندية والبلجيكية والثقافات والعادات.⁽³⁾

مع تمييز الجهة الهولندية اقتصادياً واجتماعياً على حساب الجهة الشمالية البلجيكية التي لم تتسع تجارتها وتعرضت للتهميش، ظهرت بوادر الثورة البلجيكية عام 1820م، وذلك بانتقال أجواء الثورة الفرنسية إلى بلجيكا، فكانت الدعوة إلى عرض أوبريت تدعو للثورة في المقاطعة البلجيكية، LA (MUETTE DE POTRICI)، تحمّس الجمهور، إلى أن امتلأ بالغضب، ثم خرج إلى الشارع وابتدأت الثورة البلجيكية على الملكية الهولندية.⁽⁴⁾

انتهت ملكية "ويليام الأول" على مقاطعة الشمال، وأعلنت الملكية البلجيكية الأولى تحت حكم الملك

(1) Belgium from nationalism to federalism, Leisbet Hooghe, Edited by Jhon Coakley, London, p11.

(2) وثائق مؤتمر فيينا 1815 1816، المواد المتعلقة بالمملكة الهولندية الكبرى، واتحادها مع بلجيكا.

(3) It is not necessary to assume the existence of "a Belgian nationality" to account for the emergence of Belgium in 1830. The formation of a Belgian political community is attributable to secular processes which stemmed from decisions made mostly outside the region but which, on balance, subjected it to common political experiences; and its gain of political independence at that time comes from an interplay between the inclinations of a large segment of the regional political class, founded on their specific interests, and the contemporaneous international system. The sociological dimension of the linguistic segmentation explains, more than any other factor, why language differences played a minimal political role during the country's formative years. United by a regional patriotism directed against both the Netherlands and France, the Belgian political class experienced little difficulty in establishing, in a culturally diverse country where a majority spoke Flemish and most of the others Walloon, a unitary regime whose sole official language was French. The making of flemings and walloons, Aristide Zolberg, 1974, www.jstor.org

(4) LA REVOLUTION BELGE 1830 RACONTEE PAR LES AFFICHES, CH TERLINDEN, DES PRESSES DE LA MAISON, EDITION ANONYME, P13.

”ليوبولد الأول“، سرعان ما اعترفت به باقي الممالك الأوروبية، تحاشياً لحروب أوروبية مماثلة، وفي عام 1831م اعترف الملك ويليام الأول باستقلال بلجيكا، واعترفت بها معاهدة لندن لعام 1831م.

اعتبر البعض أنَّ الثورة كانت ثورة ”الوالون“ على ”الفلامند“؛ بسبب أنَّ أكثرية الوالون كانوا هم السكان الفرانكوفيين الكاثوليك لجنوب بلجيكا، وكانوا يشكلون الجزء الأكبر من سكان جنوب المملكة، إلا أنَّ الأحداث جرت في الشمال والجنوب، وعلى صعيد المملكة البلجيكية شاملة، ممَّا أحدث استقلالها.

بدأ في العام 1831م بعد الاستقلال، صراع آخر يدور في الساحة السياسية البلجيكية، حيث نشأ التوتر بين ”الليبراليين البلجيك“ الذين أرادوا فصل الدين عن الدولة، والكاثوليك المحافظين الذين أرادوا دوراً فعالاً أكثر للكنيسة، حاول الملك ليوبولد أن يحافظ على التوازن، إلا أنَّ الليبراليين بدأوا بتنظيم أنفسهم، وكذلك الكاثوليك، إلى حين حدث التوتر المتصاعد في صراع المدارس الأول بين عام 1880م و1884م.⁽¹⁾

في عام 1880م أصدرت الحكومة الليبرالية قانوناً يلزم بأن تكون المدارس علمانية وتموَّل من الدول، فاعتبر الكاثوليك ذلك اعتداءً على التعليم الديني، قاطعوا المدارس الرسمية، واستطاعوا تعبئة الشعب إلى عام 1884م، حين فاز الكاثوليك بالانتخابات وعاد التعليم الكاثوليكي هو المهيمن، واستمرت هذه الهيمنة حتى عام 1914م بداية الحرب العالمية الأولى، وانتهت بميثاق المدارس في العام 1958، الذي جاء بميثاق توافقي، أصبح للكاثوليك مدارسهم الخاصة، والليبراليون لهم مدارسهم العامة، وهي محايدة، فصَّار النظام التعليمي مزدوجاً مع حرية الاختيار بين نوعين من المدارس:⁽²⁾

دخلت بلجيكا الحرب العالمية الأولى على الرغم من سياسة الحياد التي كانت اتبعتها، إلا أنَّها تعرضت لدمار كبير، حاولت النهضة حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، حين غزت ألمانيا بلجيكا، واستسلم الملك ليوبولد الثالث راضخاً للهجوم الألماني⁽³⁾، ما يهمني في هذا الصدد هو :

- ازدياد شعور الفلاندر بهويتهم الوطنية.⁽⁴⁾

- شعورهم بالتهميش بعد الحرب ونشوء قوميتهم.⁽⁵⁾

- ازدياد مطالب الفلاندرين باعتماد اللغة الهولندية أساسية في التعليم والإدارة.⁽⁶⁾

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء عادت بلجيكا تحت حكم الملك ليوبولد الثالث،

(1) The Belgian school war, gathering leaves, www.gatheringleaves.blog

(2) School segregation in Belgium, Marie Verhoeven, www.researchgate.com p5.

(3) TOM SIMEONS, WARFARE 1914 1918, BELGIUM, INTERNATIONAL ENCYCLOPEDIA WW1, BELGIUM P 2.

(4) The making of flemings and wallons, Belgium 1830-1914, Aristide Zolberg, www.jstor.org

(5) Postwarsocieties, Belgium, Chantal Kesteloot, International encyclopedia of first world war, www.encyclopedia.online.net

(6) Brief history of the language struggle in Flemish education www.naziogintza.eus

الذي بسبب استسلامه لألمانيا تعرّض لضغوط شعبية كبيرة⁽¹⁾.

ممّا اضطره للتنازل عن العرش لابنه "بودوان الأول"، سرعان ما عمل الملك "بودوان" على توحيد وإزالة الفوارق بين القسم الفلاندي من بلجيكا والقسم "الوالوني"، إلى أن تحوّلت بلجيكا بعد وفاته إلى "النظام الفدرالي"، من خلال الإصلاح الدستوري الرابع في عام 1993م، الذي حوّل بلجيكا إلى دولة فدرالية، موزعاً السلطات بين:

- "الحكومة الفدرالية"، "المجتمعات الثقافية واللغوية"، "الأقاليم الأربعة: فلاندر، والونيا، بروكسل"، والإقليم الألماني، وتمّ التأكيد على الطابع الرمزي للملكية، وانتقلت بلجيكا إلى الديمقراطية البرلمانية، التي تأسست على التعاون بين الحكومة الفدرالية (وائتلافات بين الأحزاب الفلاندية والوالونية)، مجلس نواب يضمّ 150 نائباً، ومجلس شيوخ بصلاحيات محدودة، حكومات محلية، وتقسيماً للمقاطعات على أساس لغوي.

أمّا على صعيد الأقاليم فلكلّ إقليم قوانينه، وله كامل الصلاحيات في العديد من القضايا؛ منها: الصحة والتعليم، والأمن الذاتي، والقوانين المتعلقة باللغة، والمدارس، والبلديات، والجامعات، فهي من صلاحية حكومة المجتمعات.

لذلك في بلجيكا الصلاحيات موزعة كالاتي :

- البرلمان الفلاندي (للأقاليم والمجتمعات تم دمجهم في مجلس واحد وحكومة واحدة).
- البرلمان والوني (للإقليم والوني)
- البرلمان في بروكسل (لإقليم بروكسل العاصمة).
- برلمان الفدرالية والوالونية البروكسلية (في السابق الجماعة الفرنسية وهو المسؤول عن الجماعة الفرنسية في بروكسل والونيا).
- البرلمان الألماني.
- لكل إقليم حكومته وبرلمانه، ولكل جماعة لغوية حكومتها وبرلمانها.⁽²⁾

المطلب الثاني : التحولات في بلجيكا ولبنان طرح البدائل

يشهد كل من لبنان وبلجيكا تحولات جذرية وقوية في كل من الدولتين، في لبنان دعوات للفدرالية، ومطالبات بحياد لبنان وربط هذا الحياد بالفدرالية، أما في بلجيكا فالمطالبات تزداد للاتجاه نحو التقسيم، والمزيد من الفدرالية وصولاً إلى الكونفدرالية. لذلك سنفصل في ما يلي في فرعين أساسيين:

فرع أول: التحولات في بلجيكا

(1) DID YOU SAY BELGIAN HEROES. EPISODES OF WW1, BELGIAN TOURIST OFFICE, BRUSSELS AND WALLONIA, 2010. P 10 , KING LEOPOLD HAD TO SURRENDER.

(2) Les regions et les communautés www.esenca.be

نظراً لتعقيدات النظام السياسي البلجيكي، وخاصة بما يتعلق بالتعددية الحزبية الكبيرة، في كل من المقاطعات الوالونية والفلاندرية، وخاصة مع هيمنة حزب VLAAMS BELANG، الذي منذ تأسيسه يتبع القومية السياسية والتطرف في العديد من المقاربات السياسية إن كان في ما يتعلق بشؤون الأقليات، أو المهاجرين، أو الكونفدرالية، والانفصال عن بلجيكا في إقليم فلاندر، واعتباراً من الأحزاب الشعبية التي تتمتع بغالبية شعبية واسعة، انتهجت السياسة العامة في بلجيكا، والأحزاب جميعها سياسة ما عرف منذ العام 1989 "ببروتوكول العزل السياسي".

بدأت سياسة العزل السياسي في بلجيكا عقب الانتخابات البلدية التي جرت في 9 تشرين الأول العام 1988م، والتي شهد فيها حزب فلامس بيلانغ، ارتفاعاً ملحوظاً في شعبيته، وقد استحدثت هذه السياسة رسمياً: "CORDON SANITAIRE"⁽¹⁾.

في العام 1989، بمبادرة من "جوس غيسيلز"، النائب البرلماني، والأمين الوطني للحزب البيئي الفلمندي الناطق بالهولندية، دعا غيسيلز، جميع الأحزاب التقليدية إلى رفض أي تحالف مع حزب فلامند بيلانغ، على جميع مستويات السلطة، وينص البروتوكول الذي تم توقيعه على ما يلي:

"يلتزم الموقعون بأن لا يدخل حزبهم في أي اتفاقات أو التزامات سياسية، مع حزب فلامس بيلانغ، سواء ضمن إطار الهيئات المنتخبة ديمقراطياً، على المستوى البلدي، أو الوطني، أو الإقليمي، أو الأوروبي، أو في سياق الانتخابات على هذه المستويات ذاتها".

إلا أن العديد من الموقعين، تراجعوا سريعاً عن هذا الالتزام أو أنكروه، لكن تم تجديد سياسة العزل، بين الأحزاب الفلامندية، والأحزاب الوالونية، خاصة بعد انتخابات العام 1991م، والتي وصفت بالأحد الأسود، بسبب الخروقات الكبيرة التي حققها حزب فلامند بيلانغ، ولا تزال سياسة العزل سارية حتى اليوم.

لأول مرة في تاريخ بلجيكا، يتولى رئاسة الحكومة رئيس وزراء قومي فلامندي، فاستطاع رئيس الوزراء الحالي بلجيكا "بارت دي ويفر"، والمعروف بمواقفه القومية المتطرفة، والتي يدعو فيها لانفصال البلجيكيين الناطقين باللغة الهولندية عن الوالونيين الناطقين باللغة الفرنسية، وتأسيس دولة فلامندية مستقلة كونفدرالياً، أن يصل إلى رئاسة الحكومة الفدرالية في العام 2024م.

أظهرت نتائج الانتخابات أن بلجيكا ككل تميل نحو اليمين، سواء في ما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالمهاجرين، أو بالسياسات الاقتصادية في ما يتعلق بإقليم "والونيا"، وأثارت سياسات "باك" التي أصدرها رئيس الوزراء "دي ويفر" والتي تتعلق بالنقشف الاقتصادي، وضرورة الحد من "مساعدات البطالة" احتجاجاً أكثر من مئة ألف بلجيكي في شهر حزيران من العام 2025م، الأغلبية كانت من الوالون المتأثرين اقتصادياً وسياسياً من هذه الإصلاحات.

تتميز السياسة البلجيكية بالائتلافات الحكومية، والمشاورات الطويلة الأمد، لتشكيل الحكومات، كما سبق وذكرنا تعد مشاورات بلجيكا أطول مشاورات حكومية في التاريخ السياسي الحديث، وعادة ما

(1) Didier Kaluweit, Min Reuchamps, Belgian Exceptionalism, Belgian politics between realism and surrealism, Taylor Francis Group, 2022, p80.

تكون هذه المشاورات مكتوبة في مطولات كبيرة، وتبقى الحكومة المؤقتة هي التي تدير البلاد لحين تشكيل الحكومة الجديدة.

بين عامي 2007 و2020، عرفت بلجيكا فترة تقارب أربع سنوات من حكومات تصريف الأعمال، إلا أنها مع ذلك تمكنت من مواجهة الأزمة المالية، وتأمين البنوك، وترؤس المجلس الأوروبي، أما الأسباب الجذرية لظاهرة الفراغ الحكومي، هي كثرة الأحزاب البلجيكية، ومشاريعها المتناقضة كلياً، مع الانقسام الأيديولوجي بينها، ثم الانقسام اللغوي، والمشاريع المختلفة لكل من الأحزاب مما يصعب التوافق والانتلاف لمدة طويلة، إلى حين الوصول إلى بيانات مشتركة، تعبر عن تشكيل حكومة جديدة وفق خطط توافقية وتشاورات بين الائتلافات الحزبية النيابية، وصولاً إلى توافق نهائي على حكومة نهائية.

لا يوجد تعريف دستوري دقيق لحكومة تصريف الأعمال في بلجيكا، ووفق الأدبيات السياسية فإن حكومات تصريف الأعمال في بلجيكا أدت دورها في ما يتعلق بالسياسات الاستراتيجية والمهام اليومية، والسياسات الدولية، تمهيداً للانتقال الحكومي، وهي تقوم بتمرير ميزانيات مؤقتة كل ثلاثة أشهر، وإن طالت أزمة الفراغ الحكومي تقوم بتوسيع صلاحياتها تدريجياً.⁽¹⁾

على الرغم من وصوله لرئاسة الحكومة فإن "بارت دي ويفر" مارس أيضاً سياسة العزل مع حزب فلامس ببلانغ، ومن المعروف مدى التقارب الشديد بين حزب "بارت دي ويفر" وحزب بيلانغ، إلا أن "بارت دي ويفر"، فضل اتباع السياسة البلجيكية التقليدية وهي التحالف مع الأحزاب التقليدية، المؤيدة للدستور، وللملكية، وهو يفتقر عن فلامس ببلانغ برئاسة "توم فان غريكن"، في أن الأول يرى "بضرورة الانفصال التدريجي لإقليم فلاندر"، بينما "غريكن حزب فلامس ببلانغ" يرى بضرورة جذرية الانفصال.

لذلك يمكن القول أن بلجيكا تقف اليوم على مفترق طرق، بين الانقسام القومي والكونفدرالية الفلاندرية، وبين الوحدة الاتحادية، بين الشعبوية القومية والتعددية.

أما حزب VLD، وحزب CDV، لا يطالبان بالكونفدرالية، وتوقفاً عن استخدام هذا المصطلح في أجندتهما السياسية.

من المثير للجدل في هذا الشأن، أنه بينما تتجه الأحزاب الفلاندرية إلى تحقيق الاستقلال التام، إلا أن الأحزاب السياسية في إقليم "والون" تتجه لمراعاة اعتبارات الأحزاب الفلاندرية خاصة "NVdA"، وبحد تعبير "الملك ألبرت" فإن الانتقال إلى الكونفدرالية هو الانفصال المخملي "أي الانفصال الناعم وليس الحاد" ولكنه انفصلاً حتمياً.⁽²⁾

في هذا الصدد، يطرح في مجال السياسة البلجيكية، هل العبث بمقومات النظام الفدرالي البلجيكي،

(1) Caretaker governments in belgium, the new normal? Regis Dandoy and Lorenzo terriere, belgian exceptionalism, belgium politics between realism and surrealism p135.

(2) Kris Deshouwer and johan Poirier, confederalism cure or curse ? p3 www.rethinkbelgium.edu ebook.

والاستقلال التام ” للفلاندرز“ ضمن مصطلح ”الكوفدرالية“ أو الاستقلال التام، قد يشكل تفتيتاً للكيان البلجيكي، وبلجيكا ككل؟ ...

فرع ثانٍ: التحولات في لبنان.

في لبنان طروحات للفدرالية، إلا أن أغلبها متعلقة بحياد لبنان، والجدير بالذكر أن القيد الدستوري الفقرة ط من المادة 13 من الدستور تنص : أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين، لكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع بها في ظل سيادة القانون، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين“. ينص صراحة على أن الفدرالية في لبنان يحدها قيد دستوري.

أما الآراء التي تربط الفدرالية بالحياد، فهي متنوعة منها :

- أولاً : ما يتعلق بالسياسة الخارجية للبنان.

- ثانياً: ما يتعلق بالتقسيم.

أما الآراء التي ترفض الفدرالية رفضاً قاطعاً فهي أيضاً متنوعة منها :

- أولاً: ما يتعلق بالتشكيك بالطرح من أساسه.

- ثانياً: التقسيم.

أما أولاً: ربط الفدرالية بالحياد والسياسة الخارجية

يعرف ”جان بلانون وروي أولتون“ السياسة الخارجية :” منهاج عمل، يطره صانع القرار في الدولة، تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى، بهدف تحقيق أهداف المخطط في إطار المصالح القومية.“ ينطلق هذا التعريف من ” أولوية صانع القرار“، في تحقيق المصلحة القومية، والمستقر في الأدبيات الدولية اعتبار الدولة هي صانعة القرار في مجال سلطتها التنفيذية والتشريعية، وفي أولويات صناعة سياستها الخارجية. السياسة الخارجية تتحدد بأنها سياسة عامة معتمدة للدولة، أو غيرها من وحدات السياسة الخارجية، ترسم هذه السياسة من خلال برنامج عمل تختاره الأجهزة المعنية، وتراعي فيه عنصر المواءمة بين مصالحها العليا ومصالح غيرها من الدول.⁽¹⁾

جاءت فكرة لبنان عن الحياد تاريخياً منذ ميثاق ” بشارة الخوري - الصلح، كمقاربة جديدة للبنان، بحيث أن لبنان لا يحارب ولا يحارب“، ويكون بمعزل عن أي تدخل حربي، ” لا للشرق ولا للغرب“، وفي العام 1961 انضم لبنان لدول ” عدم الانحياز“، والتعبير عن هذا التوجه كان في اجتماع ” الرئيس فؤاد شهاب مع الرئيس جمال عبد الناصر“، لذلك فرضت فكرة الحياد نفسها نفسها تاريخياً على الواقع السياسي اللبناني منذ نشأة الكيان اللبناني كجمهورية مستقلة.⁽²⁾ في الواقع الحاضر تطرح

(1) مراجعة الاتجاهات الحديثة في تعريف السياسات الخارجية، خليل قعبد المنعم مرعي، 2018.. ص 130.

(2) جان نمور ،جريدة الحرة بيروت، عدد 16 تموز 2025.

فكرة حياد لبنان على أكثر من صعيد، ولعل أبرز من نادى بهذه الفكرة كان البطريرك الراعي " في أكثر من مناسبة"، أنه لا خلاص للبنان إلا بالعودة للحياد الإيجابي".⁽¹⁾ وأن هذا الحياد يُمكّن لبنان من القيام بدوره الفاعل بوصفه مكان لقاء بين الثقافات والأديان".

إن البطريرك الراعي، يربط بين الحياد الإيجابي للبنان، في سياسته الخارجية، وبين موقعه " كبلد متعدد يجمع بين الأطياف الدينية المتعددة"، هذه رؤية " مسالمة" تدخل في إطار السياسة الخارجية للبنان، تنبذ العنف، والحرب، وتتجه نحو الحوار الديني. إلا أن لبنان بطبيعته " هو بلد تتكرر فيه الحروب إجمالاً كل عشر سنوات"، بالتالي كيف يكون حيادياً في سياسته الخارجية؟ إن ثقافة الأقطاب اللبنانية هي " ذاتها" منذ انتقال لبنان من الحرب الأهلية، إلى دولة الطائف، وهذه الأقطاب، ترتبط بعلاقات وثيقة خارجياً " علاقات سورية إيرانية أميركية إلخ..". أن ما يميز الأقطاب في لبنان أنها تنفذ " السياسة الخارجية في السياسة الداخلية"، وهذا ما يعكس تعريف السياسة الخارجية " أي تحويل برامج العمل على الصعيد الدولي إلى سياسات خارجية"، وهذا ما يسمى " بالأجندات الدولية". لذلك ذهبت العديد من الاتجاهات في لبنان، إلى ربط هذه العلاقة الحيادية، بفصل لبنان عن سياسات المحاور، وإعطائه دوره كملتقى لتعدد الأديان فيه، وليس منفذاً لسياسات دولية، أو ساحة لصراعات دولية على أرضه. أما علاقة الحياد اللبناني بالفدرالية، من خلال سياسة خارجية موحدة تتبعها حكومة فدرالية تكون من ضمن صلاحياتها، فهذا أيضاً مرتبط بأولويات لبنان التاريخية، وتكوينه من حيث التعددية الحزبية وارتباطها الأيديولوجي بمكونات خارجية.

أما ثانياً : الفدرالية هي التقسيم .

يرتبط التقسيم عند " ليهارت" في كتابه الديمقراطية التوافقية بمعايير يدخل ضمنها مفهوم " التقسيم" وصفاً من خلال الانقسامات العميقة، والانفصال الاجتماعي، وغيرها من المعايير، أما الفدرالية ، فهي مفهوم آخر، يمكن تعريفها كالآتي :

" إدارة الصراعات السياسية والانقسامات العميقة، من خلال توزيع الصلاحيات في إطار حكومة فدرالية تتولى السياسات العامة". إذا الفدرالية هي نوع من أشكال النظام السياسي، وهي لامركزية، تتسم بالتعاون بين الأقاليم في إطار اتحادي تتوزع فيه الصلاحيات. انطلاقاً من هنا فإن ربط الفدرالية بالحياد الإيجابي للبنان هو ربط في غير مكانه، ذلك أن الفدرالية تعني شيئاً والسياسة الخارجية تعني شيئاً آخر، والحياد له مفهوم غير مرتبط بالفدرالية.

فالحياد الإيجابي هو فصل لبنان عن المحاور اللاعبة على الساحة الإقليمية، أما السياسة الخارجية فهي ما تصنعه الدولة من " برنامج عمل خارجي ودولي" في إطار علاقاتها مع غيرها من الدول، أما الفدرالية، فهي شكل لنظام سياسي، ولعل الأفضل هو ربط هذه المفاهيم " بالكوفدرالية:" حيث تكون دول الاتحاد الكوفدرالي مستقلة عن بعضها في سياساتها الخارجية، ومنقسمة عن بعضها كدول في اتحاد كوفدرالي.⁽²⁾

(1) www.aawsat.com البطريرك الراعي ، حياد لبنان الإيجابي.

(2) توضيح : "عن الربط بالكوفدرالية، ليس دعوة لتفكيك الدولة، بل لتوصيف الوضع الفعلي لخيارات السياسة

المبحث الثاني : آليات إدارة التوازن بين الأقليات اللبنانية والبلجيكية

إن سمة التنوع الإثني والطائفي في كل من بلجيكا ولبنان تفرض على الأنظمة السياسية في كل من الدولتين اعتماد آليات للتوافق بين هذه المجتمعات المتعددة "الأقليات"، خاصة بعد مرور لبنان بحرب أهلية دامت لأكثر من خمسة عشر عاماً، وما زالت تداعياتها راهنة، وخاصة في ظل الأزمات السياسية التي يعاني منها كل من لبنان وبلجيكا في إطار التنازعات بين الأقليات في كل من الدولتين، وتأثير هذه التنازعات على الاستقرار السياسي في كل منهما.

المطلب الأول : الآليات في لبنان وبلجيكا

مر لبنان بالعديد من المحطات السياسية حتى استقرت فيه آليات للتوافق بين الأقليات الطائفية فيه، وفي هذا يتشابه لبنان وبلجيكا، ويتفقان ويفترقان في كيفية الإدارة من خلال الديمقراطية التوافقية، في بلجيكا آليات دستورية وسياسية للتوافق، كذلك في لبنان، ويفترقان من حيث شكل النظام السياسي في كل منهما، لذلك سنتطرق لهذه المفارقات تباعاً في الفروع التالية:

الفرع الأول : الآليات في لبنان

نبذة أولى - دستور العام 1926م.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تحدّدت مناطق نفوذ فرنسا وبريطانيا بموجب اتفاقية سايكس بيكو 1916م، وتقرّر الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا عام 1920م، وبعد الضغوط والتغيرات السياسية والإقليمية كانت الحاجة إلى وضع أساس قانوني متين لحكم البلاد، بالإضافة إلى المطالب الشعبية والسياسية في لبنان للاستقلال عن النفوذ الأجنبي.

تمّت صياغة الدستور اللبناني من خلال لجنة دستورية مختصة، عرفت بالمجلس التأسيسي لصياغة الدستور اللبناني، ترأسها الأمير شبيب أرسلان، ورياض الصلح، ومحمد الجسر، وشفيق الوزان، وغيرها من الشخصيات التي كان لها دور فعال في تحديث القوانين اللبنانية، أتمّت هذه اللجنة وضع الدستور اللبناني عام 1923م.

بعد دراسة مشروع الدستور الذي أعدته اللجنة الفرنسية برئاسة المفوض الفرنسي «دي جوفينال»، تألف الدستور اللبناني للجمهورية الأولى من 102 مادة، ومن مبادئ أساسية تتعلّق بسيادة لبنان. نصّ على حقوق أساسية؛ كحرية التعبير، والديانة، وعلى صلاحيات رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ومجلس النواب والشيوخ، وعلى النظام القضائي وعلى استقلالية القضاء، إلا أنّ المفوض الفرنسي كانت له الصلاحيات الكبرى في كل ذلك، حيث كان هو من يعين رئيس الجمهورية، وهو

الخارجية، والحياد في ظل الانقسام.

من يشرف على سنّ القوانين، وهو المسؤول الفعلي عن كلّ شيء، فبقي دور المؤسسات الدستورية خاضعاً له، وشكلياً إلى حد كبير.

أهم مواد دستور 1926م⁽¹⁾:

المادة 1 : «لبنان دولة ذات سيادة».

المادة 2: «لبنان دولة ذات طابع جمهوري وديمقراطي».

المادة 12: «ضمان حقوق المواطنين، وحياتهم».

المادة 15: «احترام حقوق الطوائف اللبنانية».

أما قوانين الأحوال الشخصية في ظلّ الانتداب الفرنسي ظلت كما هي منذ العهد العثماني ولم تطرأ عليها تغييرات جذرية، حفاظاً على التوازن الطائفي، وعلى دور المحاكم الشرعية والمسيحية في تطبيق قوانين الأحوال الشخصية لكلّ طائفة على حدة.

من أهم التعديلات الدستورية التي طرأت على دستور 1926 حتى عام 1946م:

1- تعديل 17ت1 العام 1927: تعديل يتعلّق بدمج مجلس الشيوخ اللبناني، وضم هذا المجلس إلى مجلس النواب اللبناني».

2- تعديل 8 أيار 1929: «تمديد مدة رئاسة الجمهورية اللبنانية من 3 سنوات إلى 6 سنوات».

3- تعديلات العام 1943: وهو التعديل الذي استحدث كجزء من الميثاق الوطني اللبناني، تعدلت المواد المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية وإنهاء الانتداب الفرنسي وتحقيق الاستقلال، وتغيير شكل العلم اللبناني من العلم الفرنسي إلى العلم اللبناني الذي تتوسطه الأرز اللبنانية».

نبذة ثانية- الميثاق الوطني لعام 1943م واتفاق الطائف:

كان الميثاق الوطني اللبناني عبارة عن تفاهم بين القوى الوطنية اللبنانية في ظلّ الانتداب الفرنسي على ضرورة انتهاء الانتداب وسلطته، وضرورة استقلال لبنان. في عام 1943م اجتمعت القوى الوطنية اللبنانية.

كان رئيس الجمهورية بشارة الخوري المنتخب آنذاك معارضاً لسلطات الانتداب⁽²⁾، بعد فكّ الاعتقال من السلطات الفرنسية لشخصيات المعارضة في ذلك الوقت ومن بينها بشارة الخوري رئيس الجمهورية ورياض الصلح رئيس الحكومة اجتمع القادة لصوغ تفاهم وطني يكون أساساً للاستقلال

(1) CONSTITUTION DE LA REPUBLIQUE LIBANAISE. 1926, DIGITEQUE MGP, article 12.

Tous les citoyens libanais sont également admissibles à tous les emplois publics sans autre motif de preference.

(2) مارون عبود، الشيخ بشارة الخوري، دار المكشوف، ط1، 1950، ص 20.

الجديد، وللمرحلة المقبلة في الحياة السياسية اللبنانية.

وُضع الميثاق الوطني، كانت من أهم مبادئه الرئيسية توزيع السلطات، ليكون رئيس الجمهورية مارونياً، ورئيس الحكومة سنياً، ورئيس مجلس النواب شيعياً، عملاً بتأكيد "التوازن الطائفي"، كذلك التأكيد على هوية لبنان العروبية، وعلاقاته الطبيعية مع باقي الدول.

لذلك كله أثر كبير على الاتجاهات الفكرية التي كانت سائدة في تلك المرحلة، بين الاتجاهات الفرنسية، والاتجاهات العروبية، والتي كان النسيج السياسي اللبناني والشعبي والطائفي جزءاً كبيراً منها، فشكّلت عقلية المهيمنة.

شكّل اتفاق الطائف عام 1990، نهاية الحرب الأهلية اللبنانية التي دامت أكثر من 15 عاماً، صدّق عليه مجلس النواب اللبناني عام 1989م، وتضمّن المبادئ العامة وأهم الإصلاحات للنظام السياسي في لبنان، ترتب عليه إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية، وضرورة بناء الدولة، واستمرارها في الكيان اللبناني، وتضمّنت المبادئ العامة في بنودها⁽¹⁾:

- **البند الأول:** لبنان وطن نهائي، ومستقل، وحر، نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عليها في الدستور، والمُعترف بها دولياً.

- **البند الثاني:** لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو عامل في جامعة الدول العربية، ومؤسس في منظمة الأمم المتحدة، وملتزم بمواثيقها، وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقوق.

- **البند الثالث:** لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية المعتقد، والرأي، وعلى العدالة الاجتماعية، والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تفضيل.

هذا البند يأتي في سياق حماية الأقليات والطوائف اللبنانية من التمييز ضدها على الأسس الدينية والطائفية والسياسية، وعلى تأكيد المساواة في الحقوق والواجبات.

لا بدّ من الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ واضعي الوثيقة ذهبوا إلى تمنيات وتوصيات أكثر منها إلى إجراءات عملية يمكن تحقّقها، أو تحقّقت فعلاً⁽²⁾، وهنا يمكن أن نناقش مدى فعالية سياسات التوازن بين لبنان وبلجيكا، حيث اتخذت بلجيكا خطوات فعالة في هذا الاتجاه.

تكرّست مبادئ اتفاق الطائف في مقدمة الدستور اللبناني الذي تمّ تعديله عام 1990م، وانتهى الميثاق الوطني نهائياً لندخل في مرحلة الطائف وبنوده.

تواجه الأقليات في لبنان العديد من المسائل التي تشكّل تحديات في اندماجها في النظام اللبناني، وفي المجتمع الذي تعيش فيه، سواء كان على مستوى التعايش مع الآخر، أو على مستوى الهوية

(1) وثيقة الوفاق الوطني، اتفاق الطائف اللبناني، البنود UN, int files.

(2) نزار يونس، لبنان الآخر من المحاصصة إلى الدولة، المسار، 2000، ص 31.

السياسية والثقافية والاجتماعية، أو على مستوى الاقتصاد والانعزال أو الانفتاح، وتدخل هذه المسائل في إطار الحوار مع الآخر، وتحديد النهوض بلبنان نحو الأفضل، والعيش المشترك، وتخطي مرحلة الحرب الأهلية اللبنانية التي دامت أكثر من 15 سنة، وفي ضرورة إرساء الحوار الشامل بينها وبين الدولة والمجتمع المدني.⁽¹⁾

نبذة ثالثة: الديمقراطية التوافقية في لبنان وبلجيكا.

يمكن تعريف الديمقراطية التوافقية من خلال نقيضها الأكثرية الرابحة،⁽²⁾ أي أن الديمقراطية التوافقية لا تعتمد على مبدأ الرابع والخاسر، وإنما على التوافق، ومن خلال أربعة عناصر تتسم بها وهي :

فقرة أ: الائتلافات الكبرى

تلعب الائتلافات الكبرى دوراً هاماً محورياً في المجتمعات التعددية plural societies، التي تتسم بالانقسامات القطاعية، وتعدد الأدوار، والاختلافات بين أبناء المجتمع الواحد، ذلك أن الائتلافات الكبرى هي أداة لتمثيل "أطراف المجتمع المختلفة"، في نظام لا يعتمد على الأكثرية المطلقة أي أن من يفوز "يحكم"، بل أن من يفوز عليه أن يشارك الحكم مع باقي الخاسرين، على آلية "لم يغلب أحد"، هذه الائتلافات تسمح للأقليات مشاركة الأكثرية في الحكم على الرغم من فوزها بالانتخابات، وهي تشكل ضماناً لعدم سيطرة "فئة على فئة أخرى".⁽³⁾

كما أنها قد لا تكون أداة دستورية إذ أن أغلب الدساتير لا تنص صراحة على "منطق الائتلافات الكبرى"، إلا أنها تعتبر عرفاً دستورياً في العديد من الدول، منها "لبنان"، وبلجيكا.

ينص الدستور اللبناني صراحة على أن "لا سلطة تعلو على العيش المشترك"، وهذا يؤكد على أهمية "العيش معاً" لا العيش التنافسي.

أما الواقع اللبناني فهو متأرجح بين هذين الواقعيين. كما أن الائتلافات طبقت في لبنان في العديد من المحطات السياسية، ولا يمكن تشكيل الحكومة في لبنان إلا بناء على استشارات مسبقة بين رئيس الحكومة المكلف والمجلس النيابي، وتكون هذه الاستشارات النيابية ملزمة.⁽⁴⁾

بناءً على هذه الاستشارات يتفق على تشكيلة الحكومة، الذي يعرضها رئيس الحكومة على رئيس

(1) سعود المولى المواطن، الديمقراطية الدولة المدنية، منشورات شاعر الفحاء الثقافية، 2025. ص 231
(2) الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على إدارة التنوع الاثني، نبهان سالم مرزق أبو جاموس، الاكاديمية العربية الدانمرك.

www.ao-journal.org

(3) ارنت ليهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية، ط 1، 2006، ص 55.

(4) المادة 53 من الدستور اللبناني، البند الثاني: "يسمى رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها .

الجمهورية اللبنانية ويحوز على توقيعين منهما لتصبح نافذة، هذا ما يجعل تشكيلة الحكومة موسومة بالطابع الائتلافي وليس بالطابع الأكثرية، إلا إذا فشلت هذه الاستشارات، مما يحدث فراغاً حكومياً قد يستمر لأشهر وسنوات، فليس هناك مهلة في الدستور اللبناني تحدد متى تنتهي الاستشارات، وفي هذا " قال الرئيس ميشال عون" في إحدى لقاءاته المتلفزة " على مجلس النواب أن يتدخل في هذا الشأن" مشيراً إلى إمكانية أن يكون لمجلس النواب " دوراً في ملء هذه الثغرة"⁽¹⁾.

إلا أن ذلك يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات، وعدم تداخل السلطات في ما بينها. لذلك أن يكون تحديد مهلة للاستشارات النيابية حلاً، هو الأفضل، إذا لم يتفق على تشكيلة الحكومة خلالها، يترتب على ذلك آثار يحددها الدستور اللبناني، وهذا اقتراح، قد يكون عملياً في حالات الشغور الحكومي، إلا أنه قد يعكس سلبيات أيضاً في مدى مراعاة هذه الآثار للصيغة اللبنانية المتشردمة والمتنوعة في أن، وكان اتفاق الدوحة حلاً للتوصل إلى ائتلاف حكومي موسع بعد أزمة فراغ حكومي دامت لسنوات في لبنان، كذلك في بلجيكا بعد الانقسام حول دائرة "هالي اند فيلفورد" الانتخابية، دام الفراغ الحكومي لأكثر من 535 يوماً، ولم ينته إلا بتحالف كبير ضم أهم الأحزاب السياسية في بلجيكا تشكلت من خلاله حكومة "توافقية"، خير مثال على ذلك أزمة بروسل - هالي فيلفوردي في عام 2007 - 2011م.

لفهم هذه الأزمة لا بدّ من شرح موجز لكيفية سير الانتخابات في بلجيكا، فكما وصفنا فإنّ بلجيكا مقسّمة إلى ثلاث مقاطعات: "فلاندر"، "والونيا"، "بروكسل ثنائية اللغة"، بالتالي فإنّ لكلّ منطقة قوانينها الانتخابية الخاصة بها، وتكون المنافسة في "فلاندر" هي منافسة هولندية بحتة، أمّا "والونيا" فإنّ المنافسة الانتخابية فرنسية فرنكفونية بحتة، أمّا بروكسل - وباعتبارها العاصمة البلجيكية، وهي ثنائية اللغة - فتقوم الانتخابات فيها على المنافسة بين الأحزاب الديمقراطية واللغوية، والاشتراكية، والليبرالية، وغيرها من الأحزاب.

بدأت أزمة بروسل هالي فيلفوردي بسبب أنّ هذه المنطقة اعتبرت دائرة انتخابية واحدة، إلا أنّها تضمّ منطقة "هالي فيلفوردي" التي تعتبر جزءاً من إقليم الفلاندر⁽²⁾، وبروكسل ثنائية اللغة، وبالتالي أصبح يحقّ للفرنكفونيين في هذه المقاطعة التصويت للأحزاب الفرنكفونية في بروكسل، ممّا قد يؤثر على سير الانتخابات، ويؤثر على مبدأ "الإقليمية" في المقاطعة، فذلك يعني أنّ للفرنكفونيين حقوقهم الخاصة على الرغم من أنّهم يعيشون في ظلّ "حكم فلاندري" إذا جاز القول، إلا أنّ الانتخابات الإقليمية حصلت على هذا الأساس، واستتبّ الخلاف في تشكيل الحكومة الفدرالية، حيث بدأت الخلافات بين الأحزاب المتنافسة على مدى التمثيل، وعلى أحقيّته، فاستمرّ الفراغ الحكومي حتى عام 2011م بعد مفاوضات شاقّة وصعبة استقرّ الرأي على حكومة "إليو دي روبرو"، التي من خلالها اتّخذ قرار تقسيم منطقة بروسل - هالي فيلفوردي⁽³⁾، من خلال فصل كلّ من المنطقتين،

(1) Simon Badran, grand coalition government, the case of Lebanon. University of sharjah. www.jstor.org

(2) TON ITUHARODIN, UNIVERSITY OF GRONINGEN, INDIVIDUALISM, NATIONALISM, BELGIUM POLITICAL STRUCTURE P 5.

(3)¹²⁵ EMMANUEL DALLE MULLE, THE BRUSSEL HALLE VILVORDE CONTROVERSY, Paper

وإدخال هالي فيلغوردي في دائرة جديدة، والسماح بإعطاء جزء من الحقوق للفرنكفونيين القاطنين في بعض بلدات هالي فيلغوردي بالتصويت لمرشحين في بروسل كحق جزئي، واعتبر هذا أكبر فراغ حكومي في تاريخ الدول على مر السنوات، حيث استمر ثلاث سنوات.

فقرة ب: الفيتو

إن استعمال الفيتو يدخل أيضاً ضمن الأعراف الدستورية، حيث أن معظم الدساتير لا تنص على إمكانية حق الفيتو في طياتها. يمكن تعريف الحق "بالفيتو" على أنه آلية سياسية تسمح للأقلية أن تعترض على أي قانون تقره الأكثرية ويكون مجحفاً بحقها في اعتقادها⁽¹⁾.

إلا أنه عادة ما يتم تجنب استعمال "الفيتو" وذلك لكي لا يحدث ذلك شراً داخل الحكومة، وتأكيداً على قوة مثل هذا القرار.

أما في لبنان فإن "عدم حضور الجلسات والثلث الضامن"⁽²⁾ هي ما يتناسب مع هذا الحق، حيث تستخدم أغلب القوى السياسية حقها "بالمقاطعة" السياسية لجلسات مجلس النواب، أو لجلسات الحكومة تعبيراً عن رفضها للقرارات والقوانين، وتستخدم كأداة ضغط عادة لعدم اكتمال النصاب القانوني لعقد الجلسات. أما في بلجيكا يطرح "الفيتو" على مستويين،

المستوى الأول : الإنذار الأحمر alarm bell

عندما تشعر أقلية لغوية داخل البرلمان الفدرالي أن مشروع قانون يهدد مصالحها، ويشكل خطراً على العلاقات بين الجماعات اللغوية، في هذه الحالة فإن المسوغة التشريعية تعلق، وتحال إلى مجلس الوزراء، الذي خلال ثلاثين يوماً، يكون رأيه في موضوع القانون، بمعنى أنه يجب عليه خلال ثلاثين يوماً أن يقدم رأيه معللاً بشأن الاقتراح وأن يدعو البرلمان المعني أن يدلي بموقفه من هذا الرأي، أو من مشروع القانون الحكومي أو اقتراح القانون المقدم من أحد الأعضاء، بعد أن يكون قد عدل، إذا اقتضت الحاجة لذلك⁽³⁾.

وتنص المادة 54 من الدستور البلجيكي على هذا الحق⁽⁴⁾:

"يحق للأعضاء أن يبينوا أن نصوص الاقتراحات أو مشاريع القوانين الموقعة على الأقل من ثلاثة أرباع أعضاء مجموعة لغوية في المجلس بعد تقديم التقرير وقبل التصويت النهائي في الجلسة العلنية تضر بالعلاقات بين المجتمعات، باستثناء الميزانيات والقوانين التي تتطلب أغلبية خاصة،

presented at the ECPR Joint Session of Workshops organised at the University of Mainz on 11-16 March 2013. Workshop title: 'Non-Territorial Autonomy, Multiple Cultures and the Politics of Stateless Nations'.

(1) ارنت ليهارت مرجع سابق ص 56.

(2) الشرق الاوسط، لبنان الثلث المعطل في الحكومة أدار لرئاسة الجمهورية، يوسف دياب، عدد 25 اب 2025

(3) Techniques for protecting minority languages under belgian federalism, Ludo Veny Brecht warnez, international journal on minority and group rights, 2016. www.jstor.org

(4) www.constituteproject.org المادة 54 من الدستور البلجيكي

في هذه الحالة يتم تعليق الإجراء، ويحول الاقتراح إلى مجلس الوزراء الفدرالي خلال ثلاثين يوماً، ليعطي توصياته المبررة فيما يخص الاقتراح، ويدعو المجلس المعني إلى الإعلان عن رأيه، أو عن مشروع قانون الحكومة أو مشروع قانون من أحد أعضائه، الذي تمت مراجعته إذا اقتضى الأمر.

المستوى الثاني : تضارب المصالح

يمكن إثارة تضارب المصالح بين الجماعات على المستوى البرلماني، من خلال هيئة برلمانية أخرى غير التي يطرح فيها المشروع، شرط أن يوقع ثلاثة أرباع أعضاء الهيئة على هذا الاقتراح، وفي هذه الحالة يتوقف النقاش البرلماني حول مشروع القانون، ويتعين على رئيسي الهيئتين البرلمانية "مجلس النواب ومجلس الشيوخ" الدخول في مناقشات حول المشروع، إذا لم تقض هذه المشاورات إلى نتيجة، يصدر مجلس الشيوخ رأياً معللاً حول المشروع المحال، وتحال القضية إلى اللجنة الوزارية الاستشارية، التي يقع على عاتقها إيجاد حل، ويبقى القرار النهائي بيد الهيئة البرلمانية، التي تربط قرارها برأي اللجنة الاستشارية.⁽¹⁾

إن هذا الاجراء قد يعلق المسألة المطروحة لمدة ثلاثين يوماً، ومقارنة مع جرس الإنذار، فإنه يمكن إثارة نفس الاعتراض مرة أخرى من خلال أي مجموعة لغوية في المجلس، بمعنى تضارب المصالح.

ويمكن إثارة تضارب المصالح على المستوى الحكومي، وإحالته إلى الهيئة الاستشارية، وفي هذه الحالة يعلق مشروع القانون إلى حين إصدار قرار الهيئة الاستشارية.⁽²⁾

المستوى الثالث : الهيئة الاستشارية

تؤلف اللجنة الاستشارية مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن اللغوي، من خلال تعيين ستة أعضاء من الجماعة الهولندية، وستة أعضاء من الجماعة الفرنسية، ولا يمكن لأي من المجموعات أن يفرض رأيه، بذلك تكون في الواقع الحلول نادرة، بالتالي تكون المساواة اللغوية في هذه الحالة "عائقاً"، وليست حلاً أمام أي اقتراح تفاوضي، فقد يتضخم الخلاف الأساسي، ويؤدي إلى فراغات حكومية، وإلى انتخابات برلمانية جديدة.⁽³⁾

المستوى الرابع : القوانين الخاصة

بشكل عام، يقوم النظام البرلماني البلجيكي على ثلاث آليات للتصويت:

وفقاً للقواعد العامة تقرر القوانين بالأغلبية البسيطة. أما الآلية الثانية، فلا يمكن تعديل الدستور البلجيكي إلا من خلال مسار مؤلف من ثلاث مراحل، تبدأ المرحلة الأولى بثلاثة إعلانات صادرة عن السلطات التشريعية الثلاثة الحكومة ومجلس النواب ومجلس الشيوخ، وتشير هذه الإعلانات إلى

(1) Techniques for protecting minority languages under belgian federalism, Op.cit

(2) La cooperation et la resolution des conflits au sein de l'état federal belge www.lachambre.be

(3) Techniques for protecting minority languages, op.cit

المواد التي ستكون محلاً للمراجعة، وبعدها تجرى انتخابات جديدة لمجلس النواب ومجلس الشيوخ، ويمكن للبرلمان الجديد تعديل النصوص المطروحة من الدستور بأغلبية ثلثي الأصوات. أما الآلية الثالثة، فهي تتعلق بالقوانين ذات الأغلبية الخاصة، وهي أغلبية حضور وأغلبية أصوات داخل كل مجموعة لغوية، إضافة أن يكون مجموع الأصوات الصادرة عن المجموعتين معاً، لا يقل عن ثلثي الأصوات. ⁽¹⁾ وهذه الأغليات نص عليها الدستور البلجيكي في المادة الرابعة منه :

” لا يمكن تغيير حدود الأقاليم اللغوية الأربعة إلا بموجب قانون تتبناه الأغلبية في كل مجموعة لغوية في مجلسي الشيوخ والنواب، بشرط أن تجتمع أغلبية الأعضاء في كل مجموعة من اللحظة التي يبلغ فيها مجموع الأصوات المؤكدة من المجموعتين اللغويتين ثلثي الأصوات على الأقل“. ⁽²⁾

تبرز أهمية هذه الآليات في القوانين الخاصة بإبراز حق فيتو مزدوج للأقليات اللغوية، فمن جهة يمكن إيقاف اعتماد القانون الخاص، لأن جميع النواب أو أغلبهم من إحدى المجموعات اللغوية يغادرون الجلسة، وبدون وجودهم لا يمكن متابعة التصويت، ومن ناحية أخرى تمنح كل مجموعة لغوية صوت رفض، ”فيتو“، أي أنه في غياب النصاب المطلوب للموافقة في تلك المجموعة اللغوية، لا يعتمد القانون. ⁽³⁾

ج : التناسب proportionality

أي توزيع الأدوار على أساس منصف في المؤسسات السياسية، وفي المؤسسات الدستورية البرلمانية والتشريعية والتنفيذية، فيكون التناسب على أساس الحصص العادلة، أما تعريف ”ليبهارت“ يدخل في إطار التوزيع العادل للأقليات بحيث لا تهيمن فئة على فئة.

د: التقسيم الذاتي : المعيار الرابع من الديمقراطية التوافقية، ينطبق على بلجيكا التي تعتمد الفدرالية كنظام حكم، هذا التقسيم ينطوي على أساس آخر هو الاختلافات بين المجموعات المختلفة في المجتمع، كلما كانت المجموعات الأساسية المنقسمة موزعة إقليمياً كان تطبيق التقسيم الذاتي أكثر فعالية، إلا أن الديمقراطية التوافقية قد تنطبق أيضاً على الدول التي لا تعتمد التقسيم الذاتي، وقد يكون التقسيم الذاتي مجتزأً فيها. أما في لبنان فتدور بعض المطالبات بالتقسيم، واعتماد الفدرالية.

المطلب الثاني : التوافقية في الواقع السياسي اللبناني والبلجيكي.

يمكن تعريف المجتمع التعددي في أضداده ”المجتمع المنصهر“، مكون من عدة طوائف تتعايش في إطار سياسي واحد، لم تحصل بينها عملية انصهار فعلي، هذه الطوائف المتماسكة والمتجذرة تاريخياً داخل المجتمع التعددي تمتلك سلطة سياسية تعبر عنها، وعن مكوناتها، ومصالحها المشتركة، إذاً المجتمع التعددي هو أولاً تكوين طوائفي متعدد وليس انصهاري متكامل، يتسم بصفة اللا - تجانس، تعبر عنه سلطة سياسية أيضاً غير متجانسة فالعلاقة شبه متكاملة بين الاثنين.

(1) Techniques minority languages , Ibid

(2) www.constituteproject.org المادة الرابعة من الدستور البلجيكي

(3) Techniques for protecting minority languages, op.cit

مجتمع غير منصهر بسبب بنيته الاجتماعية ، ولا يعبر عن "الأفراد" وإنما عن "الجماعات"، والسلطة تعتبر "تعبير" أو "ما ينقل هذه الجماعات إلى البنية الأعلى للمجتمع، الفرد " لا يعبر عنه" إنما يعبر عن وجوده داخل " جماعة"⁽¹⁾.

يرى الدكتور "عصام سليمان" في كتابه الفدرالية في لبنان ، أن الفدرالية كمفهوم نشأت كرد فعل للمفكرين السياسيين في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر على الأنظمة المستبدة الملكية وعلى الدولة المركزية المستبدة خاصة في أوروبا في تلك المرحلة، جمعت عدداً من المفكرين، من مونتسكيو الذي طرح في كتابه روح الشرائع تعايش الدولة الصغيرة مع الدولة الكبيرة، ونظام فدرالي ضد الملكية، أما "كانط" كان مفهومه للفدرالية ينطلق من أساس "عالمي" أي نظام "عالمي" تتحد فيه الدول على السلام واللاحرب، فهو اتحاد بين دول حرة ومستقلة تنظم علاقاتها وتمنع الحروب.

أما "رودون" فأراد نظاماً بديلاً عن الدولة المركزية تتجه فيه إلى اللامركزية من خلال الإدارة الذاتية، والملكية الجماعية، أما الماركسية اللينينية" اعتبرت أن القومية مسخرة لخدمة الطبقة المهيمنة بينما في المجتمع اللا-طبقوي الذي لا وجود للطبقات فيه تحتفظ القومية بجوهرها وتزدهر حتى تخلق شروط إزالتها، فتذوب في المرحلة النهائية الشيوعية.⁽²⁾

هذا نموذج للمجتمعات التعددية التي تحكم فيها الشعوب من خلال الطبقة " الطبقة الحاكمة البرجوازية تستخدم القوميات في خدمتها، وتحمي كيانها من خلال هذه الأقليات، وتستخدم لا تجانسها في إثارة العصبية.

لذلك اعتبرت اللينينية أنه في المجتمع الاشتراكي اللاتطبقوي، تزول أسباب الطبقة والاستغلال تندمج هذه الأقليات بهوياتها المتعددة، حتى تحقق الانصهار الكامل في الشيوعية، التي تتجاوز الانقسامات، وقد تطور مفهوم الفدرالية إلى ما وصل إليه في عصرنا الحديث في اعتبارها نظام قانوني وسياسي، تنظم عبر دستور يحدد العلاقات بين الأطراف بدقة، تنشأ فيه كيانات جديدة تحتفظ باستقلالها الذاتي في مجالات مختلفة، مع تنازل لبعض الصلاحيات للحكومة المركزية⁽³⁾.

العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية ذات الاستقلال الذاتي محددة بالدستور في توزيع للصلاحيات. أما الفدرالية والكونفدرالية:

الفدرالية تحدد بدستور اتحادي ملزم، يكون الانفصال التام للكيانات فيها غير مسموح، وطبيعة الروابط بين الأقاليم دائمة، أما "الكونفدرالية" فهي اتفاق بين دول ذات سيادة، ولا تخضع الرابطة لشكل الدستور، يكون فيها حق الانفصال ممكن ومتاح، طبيعة الرابطة بين الدول فهي قابلة للفسخ⁽⁴⁾. تبنت بلجيكا " نظام الفدرالية التوافقية" بعد عدة إصلاحات، حيث كان النظام السياسي

(1) المواطنة بين الذهنية والاندماج الاجتماعي، مرجع سابق ص 127.

(2) عصام سليمان، الفدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان، دار العلم للملايين، ط1 ك2 1991 ص 34.

(3) عصام سليمان ، الفدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان، مرجع سابق، ص 43.

(4) مرجع ذاته، ص 40.

بأمس الحاجة لإدارة انقسامات حادة، " إثنوية ولغوية ودينية"، للتشجيع على التعاون والمشاركة، هذه الفدرالية التوافقية تطورت عبر مراحل، لتهدئة هذه الانقسامات التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة، " العمال ورجال الاعمال"، " الكنيسة والدولة حرب المدارس"، " الجماعات الفلاندرية الهولندية والجماعات الفرنسية".

إن تعريف " التوافقية" يخضع قياساً لمدى فعاليتها في تحقيق أهدافها المنشودة في سبيل تعاون النخب، التحول إلى الديمقراطية، وتحقيق السلام، والإدارة الفعالة، ويخضع قياس مدى فعالية التوافق، لدور كل من السلطات المحلية المشاركة في الاتحاد الفدرالي كنموذج. في ذات السياق فإن الديمقراطية التوافقية من خلال " التحالف الكبير" قد تخلق نوعاً من " الضغط السياسي" ذلك على صعيد المشاركة. كما حصل في بلجيكا في حكومة (2014 - 2018)، حين شارك الحزب الفرنكفوني في تحالف كبير أغلبيته من الأحزاب الفلاندرية مما " زاد الضغط الشعبي على الحزب الفرنسي"، واعتبر خيانة للمصالح الوالونية. لذلك فإن الإصلاحات المؤسسية " كتوزيع القوى بين الأقاليم"، و" الفدرالية " والتوافقية" ليست دائماً هي الحل السحري لما قد يحدث من " انشقاقات واختلافات" ومثال على ذلك " ما أوردناه في بلجيكا"، ذلك أن التحالفات قد تزيد الضغط على النخب التي ستسعى للدفاع أكثر عن مصالح جماعاتها، مما قد يزيد من الانشقاقات.⁽¹⁾

هذه النخب السياسية تعبر عن محيطها إلا أنها قد تضر بنفس الوقت بمصالح محيطها في إطار التوافقية. تكون أمام خيارين إما تغليب التوافق فتكون أمام ضغط بسبب تنازلات، أو تغليب مصالح جماعاتها،

وبالتالي تكون أمام المكاسب، لذلك فإن ما تتصف به الأحزاب الجهوية عادة ما يكون بعيداً عن التوافق والمصلحة التوافقية، إنما يأتي من خطاب انقسامي أكثر، وتتجه هذه الأحزاب عادة إلى تقضيل الخطاب الانقسامي على الخطاب التوافقي. كما أن تقارب أو تباعد " الناحية الأيديولوجية" بين مكونات التحالفات يؤثر بشكل كبير على مدى التوافق بينها، كما هو الحال في لبنان في تحالفات الأحزاب داخل الحكومة، تأتي هذه التحالفات من أيديولوجيات وطنية وسياسية ودينية مختلفة مما يزيد الانقسامات والشرخ بينها ما يؤكد على صعوبة تحقيق " العيش المشترك في هذا المضمار".

كلما تقاربت الأيديولوجية كلما كان التوافق مستقر أكثر، وهذا يتطابق مع الحالة البلجيكية في " الاختلاف اللغوي بين الفلاندر والوالون" الذي يخلق توترات لغوية ومطالبات نحو مزيد من الاستقلالية، صعوبة التوافق في العديد من المحطات السياسية، وإلى أزمات حكومية متلاحقة.⁽²⁾

في بلجيكا العديد من النزاعات تدور حول " اللغوية الإقليمية"، وبحسب الباحث "ماكسيم فنردبرغ" في دراسته الإحصائية عن الفدرالية البلجيكية، "بين العام 1979 والعام 2005 كانت نسبة

(1) Maxim vanderbergh, powersharing and the paradox of federalism, decentralisation and ethno territorial conflict in belgian cabinets 1970 -2018).Ghent university. www.researchgate.org p120.

(2) ماكسيم فنردبرغ، مرجع سابق، ص 141.

الاختلافات تصل حد 17 إلى 30 بالمائة، تحدث كل ثلاثة إلى أربعة أشهر، أما في الفترة بين العام 1995 والعام 2018، فهي تحصل كل شهرين على الأقل، إلا أن نسبتها تبقى أقل من نسبة الخلافات غير اللغوية. أما طبيعة هذه النزاعات، فأغلبيتها تدور حول قضايا لغوية، وبعضها حول تفويض بعض الصلاحيات للمناطق والمجتمعات، وبعضها مصنفة في مجال مختلف عن تفويض الصلاحيات والمشاكل اللغوية إلى مثلاً "انتقادات كانتقاد رئيس الوزراء البلجيكي بكونه يميل إلى الفلانديين أكثر ولا يمثل بلجيكا ككل."⁽¹⁾

كما أن الصراعات اللغوية - المناطقية مرت بمرحلتين قويتين وهما بين (1970 1980)، أما المرحلة الثانية (1990 - 2000).

خفتت حدة الصراعات اللغوية بشكل كبير، خاصة أن الأجيال الجديدة تتغاضى عن هذه المشاكل،

في خلاصة دراسته الإحصائية عن "الخلافات الإثنوية اللغوية في بلجيكا"، يصل "ماكسيم فنبرغ" إلى نتيجة مفادها أن اللامركزية في بلجيكا لم تؤد إلى تأجيج الصراعات اللغوية، إنما أصبحت هذه الخلافات مع الوقت أقل حدة. يمكن القول أن الصراعات في بلجيكا تتفاقم عندما تتفاقم الأولويات اللغوية، ثم تحل جزئياً بمنح كل قطاع أو مجموعة درجة من الحكم الذاتي، أو الاستقلالية مما يسمح له بإدارة سياساته الخاصة، يتوصل "ماكسيم فنبرغ" في خلاصة دراسته إلى نتيجة مفادها "أن اللامركزية لا تساهم في زيادة الانقسامات اللغوية، بل على العكس هي ساهمت في تقليلها بعد الإصلاحات الدستورية" وهو يجيب بذلك على فرضية أن "الفدرالية هي التي سببت بهذه الانقسامات اللغوية" وبالرغم أن حل الصراعات يكون بطيئاً إلا أن الحكومة لا تفقد وظائفها، اللامركزية تمنح الأقاليم صلاحيات واسعة في تهدئة التوترات، تلبي مطالب الاستقلال والهوية، تتيح طرقاتاً لمشروعة للتعبير عن القضايا والمشاكل، تعطي اعترافاً بهوية المجموعات المختلفة، تسمح بظهور الخلافات داخل المجموعة نفسها بدلاً من الصراع الحاد، ويركز على أهمية الحكومة المركزية بصلاحياتها والتوازن الذي تخلقه مع الأقاليم، مما يخلق بيئة من الاستقرار السياسي.

إضافة إلى المفاوضات التي تجري بين كبار الأحزاب، هناك أيضاً هيئات متخصصة ولجان وزارية للتفاوض بين كبار قادة الأحزاب تعمل على تشكيل التحالف الكبير والذي تتشكل الحكومة الجديدة على أساسه.⁽²⁾

في إطار حماية الأقليات اللغوية في بلجيكا، هناك عدة أطر منها "القوانين الخاصة" ومنها القوانين التي تنظم التشريعات اللغوية في التعليم والإدارة، هذا النوع من القوانين يحتاج إلى أغلبية خاصة في البرلمان الفدرالي، يتطلب في كل من الأقليتين الفرنسية والهولندية ثلثي الأعضاء، وأغلبية في كل من المجموعتين اللغويتين "الفلاندية" والفرنسية. هذه القوانين وضعت لاعتبارات خاصة، منعاً لهيمنة أغلبية على أخرى، ذلك أنه قياساً على عدد المقاعد مع عدد الناخبين، فإن الأقلية الفلاندية تعتبر هي المسيطرة، بالتالي منعاً للهيمنة على الأقلية "الفرنسية"، فإن الدستور البلجيكي وضع

(1) مرجع ذاته، ص 165.

(2) Coalition formation in Belgium, lieven de winter, www.taylorfrancis.com

آليات لحماية هذه الأقليات منها القوانين الخاصة⁽¹⁾.

إجراء ثان هو الإنذار الأحمر، يستخدم كما سبق وذكرنا إذا كانت أغلبية مجموعة ثلاثة أرباع مجموعة لغوية وافقت على اقتراح قانون. عندما تشعر إحداها أن القانون يضر بمصالحها، يرسل الاقتراح إلى مجلس الوزراء الفدرالي لدراسته خلال 30 يوماً، ثم يقر بتعديلاته عليه، وقد نصت المادة 54 من الدستور البلجيكي على هذا الإجراء تحت اسم "الإنذار الأحمر".⁽²⁾ يشكل هذان الإجراءان شكلان من أشكال الفيتو السياسي في بلجيكا.

بالإضافة إلى أن اقتراحات القوانين تقدم في البرلمان باللغتين الفرنسية والهولندية معاً. حتى أن تكوين مجلس الشيوخ البلجيكي يراعي المساواة في المقاعد بين الأقلية الفرنسية والهولندية. أما على الصعيد المحلي، فإن الأقاليم والمجتمعات تعتمد كما سبق وشرحنا على "اللغة الواحدة"، وهذا ما نصت عليه قوانين اللغة في العام 1963، والعام 1989. ليس هناك أغلبية خاصة في الحكومات المحلية، إلا في حالة انتخاب رئيس الحكومة في "بروسل" فإن الأغلبية تكون أغلبية عادية وأغلبية في كل من الأقليتين⁽³⁾.

أما في لبنان تشكل التحالفات الحكومية الكبرى أداة لحل الفراغ الحكومي والخلافات بين المكونات الأساسية في المجتمع السياسي اللبناني، ومن هذه التحالفات تحالف 8 آذار و14 آذار في العام 2005.

تنص المادة 65 من الدستور اللبناني في الفقرة 5 :

"يجتمع مجلس الوزراء دورياً، في مقر خاص، ويتراأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر، ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالنصويت، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية، فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها".⁽⁴⁾

تنص المادة 69 من الدستور اللبناني في الفقرة ب : "تعتبر الحكومة مستقلة إذا فقدت أكثر من ثلث أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها".

نص اتفاق الدوحة في البند الثاني منه : "تشكيل حكومة وحدة وطنية، من 30 وزيراً موزعة على أساس 16 وزيراً للأغلبية، 11 للمعارضة، 3 للرئيس، وتتعهد الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم

(1) The position of minorities in belgium, UNRISD, untiednations research institute for social development Krisdeshouwer,p25. www.citeseerx.ist.psu.edu

(2) Except for budgets and laws requiring a special majority,a reason motion signed by at least three quarters of the members of one linguistic groups and tabled following the depositing of the report and prior to the final vote in a public sitting can declare that it designates of a government bill or private members bill can gravely damage relations between the communities.in this case parliamentary procedure is suspended...

(3) المرجع ذاته ص 25.

(4) الجامعة اللبنانية، مركز الابحاث القانونية، الدستور اللبناني المادة 65 و69 من الدستور اللبناني.

الاستقالة، أو إعاقة عمل الحكومة“.

جاء اتفاق الدوحة بعد استقالة خمسة وزراء من الطائفة الشيعية في لبنان، بعد فشل المشاورات التي عقدت للتوصل إلى حكومة وفاق وطني، وكان هؤلاء الوزراء عللوا سبب استقالتهم ”إفساح المجال أمام الأكثرية لممارسة ما تريده دون أن نغطي ما لا نفتتح به“.

بعد أزمة سياسية استمرت ثمانية عشر شهراً، وانسحاب القوى الشيعية من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في العام 2006، تشكلت حكومة اتفاق الدوحة.

يشترط الدستور اللبناني لانعقاد جلسات المجلس توافر أغلبية وهي ثلثي أعضائه، إن عدم حضور هذه الأغلبية بمثابة ”فيتو“، يعني أن الجلسة يستحيل انعقادها، بالتالي تؤول الجلسات إلى حين حصول توافق سياسي حول المسائل الخلافية، مما يعني ”البطلان هنا“ ليس بمعنى أن الاجتماع كان باطلاً وإنما التوافق لم يحصل. أما من يحوز الثلث المعطل في حال استقالته من الحكومة، فهو بذلك يأتي في استقالة الحكومة ككل.

أخيراً ترى بعض الاتجاهات أن ”بلجيكا“ تعيش فدرالية تقوم فيها على التعاون، أكثر منها على التنافس، بينما ترى الاتجاهات الأخرى أن الفدرالية البلجيكية تقوم فعلياً على التنافس، مما يؤدي إلى إدخال بلجيكا في ”فدرالية المواجهة والتنافس“. وتميل العديد من الاتجاهات القومية في حاضرتنا في بلجيكا إلى المزيد من الفدرالية، وتوسيع الصلاحيات، وحتى بعض المطالبات إلى التقسيم التام، خاصة من أحزاب قومية مثل ”حزب فلانمس بلانغ“.

وتعتبر فدرالية التعاون“ من سمات الفدرالية المعاصرة، وهي من سمات الفدرالية البلجيكية والاتجاهات البلجيكية.

ينص الدستور البلجيكي في المادة 143^[1] على أنه ”يجب على السلطات الفدرالية والإقليمية والمحلية أن تراعي مصالح بعضها وصلاحيات بعضها في إطار مراعاتها لمصالحها“. law of loyalty، وهناك ثلاثة أنواع من الصلاحيات في بلجيكا، الصلاحيات الحصرية للأقاليم والمجتمعات والحكومة الفدرالية.

أما النوع الثاني فيتعلق بالصلاحيات المتداخلة والمشاركة، والنوع الثالث يتعلق بالصلاحيات الضمنية، وتلعب المحكمة الدستورية العليا دوراً هاماً في خصوص تنازع الصلاحيات، وهي تخصصها لمبدأ التناسب، ولمبدأ العيش معاً loyalty⁽²⁾.

القوانين الانتخابية تتشابه بين لبنان وبلجيكا حيث أن لبنان يعتمد القانون النسبي منذ العام منذ العام 2017، وهو يعتمد بشكل أساسي على ”الحاصل الانتخابي“، وكذلك في بلجيكا.

(1) المادة 143 دستور بلجيكي:

In the exercise of their respective responsibilities, the federal State, the Communities, the Regions and the Joint Community Commission act with respect for federal loyalty, in order to prevent conflicts of interest

(2) Le principe de vivre ensemble belge, Rasson Anne catherine, chronique et droit public, 2012. p2.

الخاتمة

نهاية الأمل أو النهوض

مر لبنان في تاريخه الحديث بالعديد من الحروب والأزمات والتقلبات السياسية، التي شكلت له ذاكرة جماعية وفردية، على الصعيد الوطني والإقليمي، وأصبح في حاضرننا يعاني من الانتقال إما إلى - الحادثة ما بعدها، أو التفتيت والأخطار الدولية المتلاحقة تنذر إما " بالتدمير الشامل " للبنان ككيان" أو إعادة تشكيله وفقاً لخارطة دولية.

إنما هذا التشكيل وإعادة التشكيل كان دوماً محطة تاريخية فاصلة للبنان، حتماً منذ تأسيسه للجمهورية اللبنانية الأولى التي شكلت مساحته المستقبلية لمدة ثمانين عاماً، إلى حاضرننا، إن انتقال "سوريا" من مسارها الطبيعي الذي شكله الانتداب، أصبح في مسارٍ آخر،

لذلك نسأل هل لبنان في مرحلة انتقالية، تحضر لها الكواليس الدولية؟ وأي لبنان سنشهد؟

نستنتج ما يلي :

1- تعتبر آليات التوافق في بلجيكا ناجحة ومنسجمة مع النظام الفدرالي البلجيكي، بينما هي غير ذلك في لبنان.

2- استمرت الصراعات الأهلية والعنيفة في لبنان على الرغم من آليات التوافق، إلا أن بلجيكا حافظت على الاستقرار السياسي.

3- للبنان محاولات فاشلة في التغلب على الطائفية السياسية، ولم يحقق المساواة بين المواطنين في إطار مواطنة فعلية، بينما استطاعت بلجيكا ذلك من خلال الفدرالية على الرغم من بعض الخلل.

التوصيات :

أولاً- اعتماد مشروع حوار شامل للانتقال إلى إلغاء الطائفية السياسية.

تبرز أهمية شمولية الحوار في أن يضم في طياته جميع أطراف المجتمع اللبناني، من مؤسسات دينية تمثل جميع الطوائف في لبنان، المعترف بها، ثماني عشرة طائفة في لبنان، وغير المعترف بها، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني اللبناني يتم اختيارهم من بين المؤسسات المدنية الأكثر فعالية في لبنان، وكذلك ممثلين عن الأحزاب اللبنانية جميعها حتى الأقل تمثيلاً، بالإضافة إلى ممثلين عن الدولة من نواب ووزراء، بالإضافة إلى رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب، حتى يصبح الحوار أكثر شمولية.

ثانياً: تقييم التوجهات نحو المزيد من الفدرالية في بلجيكا، والمطالبات بالكونفدرالية والتقسيم الكونفدرالي، من خلال :

أ: مدى تأثير هذه المطالبات على وحدة بلجيكا.

ب: مدى إمكانية تحقق هذه المطالبات من حيث آليات تعديل الدستور البلجيكي، ومدى إمكانية تحقيقها في أي إصلاح دستوري سابع.

ج: تقييم الأداء الحزبي في بلجيكا، في ظل غياب الأحزاب الموحدة، والتي تمثل بلجيكا ككل.

ثالثاً : بعض التعديلات الدستورية في ما يخص آليات التوافق.

أ: تعديل يتعلق بتحديد "الثلاث الضامن" بتكريسه في الدستور مع تقييد استعماله في حالات مخصصة ومحددة.

ب: : مهلة دستورية ملزمة لتشكيل الحكومة فلا مهلة واضحة تلتزم بها الكتل السياسية ولا رئيس الحكومة.

ج: : التعديلات المتعلقة بإنشاء مجلس شيوخ يمثل الطوائف مقابل تحرير مجلس النواب اللبناني من القيد الطائفي كما نص الطائف.

د: تحديد واضح لمفهوم العيش المشترك في لبنان، كما فعلت بلجيكا في إطار تضارب المصالح في المادة 143 من الدستور البلجيكي، فإذا رأت طائفة أن قراراً يهدد العيش المشترك يوقف تنفيذه ويحال إلى هيئة تحكيم مختصة، واستخدام آليات واضحة في الدستور كجرس الإنذار الأحمر الذي استحدثه الدستور البلجيكي في المادة 54 منه.

هـ: إلغاء المحاصصة الطائفية في التمثيل الوزاري، والكويتا الطائفية تمهيداً لتمثيل وطني متساوٍ في لبنان، واعتماد نهج الحوار الشامل في سبيل معالجة القضايا الجوهرية في لبنان.

المصادر والمراجع

العربية

- الاتجاهات الحديثة في تعريف السياسات الخارجية، خليل قعبد المنعم مرعي، 2018
- د. خليل حسين، قوانين الاحوال الشخصية ومحاكمها في لبنان العدد 25، العام 1997، ص 35، مجلة الحياة النيابية.
- نزار يونس، لبنان الاخر من المحاصصة إلى الدولة، المسار، 2000.
- سعود المولى المواطن، الديمقراطية الدولة المدنية، منشورات شاعر الفيحاء الثقافية، 2025.
- ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1 2006، ص55.
- عصام سليمان ، الفدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان، ط1 1991، ص 43.

الاجنبية

- Belgium from nationalism to federalism,Leisbet Hooghe,Edited by Jhon Coakley,London.
- LA REVOLUTION BELGE 1830 RACONTEE PAR LES AFFICHES, CH TERLINDEN, DES PRESSES DE LA MAISON, EDITION ANONYME
- Simon Badran, grand coalition government, the case of Lebanon. University of sharjah.
- techniques for protecting minority languages under belgian federalism,Ludo Veny Brecht warnez, international journal on minority and group rights,2016.
- the making of flemings and wallons, Belgium 1830-1914, Aristide Zolber.

المواقع الالكترونية

www.esenca.be
www.jstor.org
www.ao-journal.org
www.researchgate.com